د . أبوبكر القربي وزير الخارجية في حوار مع صحيفة (العرب) القطرية :

فخامة الرئيس على استعداد لوضع كل شيء على طاولة الحوار طالما أنه تحت سقف الوحدة والدستور اليمني

الحوار مع من يريد أن يناقش الانفصال أمر غير مقبول

حجم (القاعدة) في اليمن مضخم جدا .. والحكومة وجهت لها مجموعة من الضربات

دول الخليج هي الداعم الأول للتنمية في اليمن

الانقسامات الفلسطينية والعربية أوجدت ثغرة لتدخل كثير من القوى

د. أبوبكر القربي

صنعاء / سبأ:

طالب وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي بضرورة تطوير المنظومة العربية المشتركة في مواجهة الأوضاع الحالية، ورحب بالدور التركي في المنطقة بوصفه نموذجا لوجود الإرادة لرفع الحصار أو كسره عن غزة .

وأكد القربي في حوار مع صحيفة (العرب) القطرية خلال زيارته الأخيرة إلى القاهرة ضرورة الحوار مع إيران لوضع خطوط حمراء في العلاقة بينها وبين العرب .. وحول القاعدة قال القربي إنها موجودة في كل مكان في العالم وفي اليمن حجمها مضخم جداً، إلا أن الحكومة وجهت لتنظيم القاعدة مجموعة من الضربات الاستباقية، وستستمر في متابعة عناصرها لأنهم أضروا بالاقتصاد والصناعة والتنمية والسياحة، وهو تحد يجب أن يواجه في إطار الجهد الدولي في هذا الشأن.

وعن المشاكل التي تعاني منها بعض المحافظات قال إن فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على استعداد لوضع كل شيء على طاولة الحوار طالما أنه تحت سقف الوحدة اليمنية والدستور اليمني.

ولأهمية الحوار تعيد صحيفة (14 أكتوبر) نشره :

هل ترى أن نتائج اجتماع وزراء الخارجية الذي ناقش موضوع الاعتداء على قافلة أسطول الحرية كافية لردع إسرائيل ورفع الحصار؟

- أتفق مع من يقول: إن هذا البيان لم يكن يحتاج إلى أن يستغرق فيه الوزراء خمس ساعات، لأنه جاء ليطرح مواقف، كان الكل متفقين عليها أولا.

ما قامت به تركيا نموذج لوجود الإرادة لرفع الحصار أو كسره، ورفع الحصار عن غزة يجب أن يكون أولوية في القضايا التي تطرح, خاصة أن إسرائيل هي التي فرضته، ولكن له شرعية دولية، ولاسيّما في ظل وقوف الولايات المتحدة الأميركية.

وأي محاولة لرفع الحصار عن طريق مجلس الأمن سوف تصطدم بالموقف الأميركي، والتحرك لا يجب أن يكون لدى مجلس الأمن, بل لدى الولايات المتحدة الأميركية، ربما هناك مؤشرات على أن الولايات المتحدة بدأت تدرك أن هذا الحصار لم يحقق أي نتاج لإسرائيل، وأضر بالموقف الأميركي في الوقوف مع إسرائيل، والرغبة في حماية إسرائيل ومصالحها، وهي في سعيها لذلك تقوم بعكس ذلك، والحصار نموذج لهذا السلوك.

وكان هم الاجتماع كيف يمكن أن تحاسب إسرائيل ويقدم مرتكبو هذه الجرائم للمحاكمة، ولقد انعكس البعد القانوني على قرارات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وعلى تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي يطالب برفع الحصار.

القضية الثالثة، التي نؤمن في اليمن بأن لها أهمية كبرى, وللأسف لم تحظ في اجتماع وزراء الخارجية العرب باهتمام كاف هي موضوع المصالحة الفلسطينية, فالقضية الفلسطينية الآن تتأرجح بين مجموعة إرادات، لا أريد أن أحددها، وهذا واضح في مواقف الدول العربية، والدولية والإقليمية, وعلينا كدول عربية ألا نكون طرفا في هذا الوضع، وألا ننظر فقط لها من بُعد مصلحة الفلسطينيين، ولكن من بُعد الأمن القومي العربي أيضا، لأن هذه الانقسامات الفلسطينية والعربية أوجدت ثغرة تدخلت منها كثير من القوى, وأخذت القيادة في كثير من المواقف.

ماذا عن انخراط تركيا في المشاكل العربية ووجود بعض المخاوف العربية من ذلك؟

- إن أي منطقة توجد فيها مشكلة أو أزمة سياسية أو صراع سياسي، يكون للدول المحيطة بهذه المنطقة اهتمام للحفاظ على مصالحها, ومن الطبيعي أن تقوم بحماية مصالحها، وتؤكد دورها أيضا.

وإيران وتركيا جارتان إسلاميتان، وربما تركيا على وجه الخصوص، تشعر أن عليها أن تلعب دورا لحل الصراع العربي الإسرائيلي, ووزير خارجيتها أحمد داود أوغلو كتب مقالا مؤخرا حدد فيه أسباب تحرك تركيا في المنطقة، بعد أن كانت تركز فقط على الجانب الأوروبي، وهي تنطلق من مجموعة من الأمور هي مصلحة تركيا في المنطقة اقتصاديا وأمنيا، وشعورها بأنها يجب أن تتحمل مسؤولياتها في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا مبني على ما حققته تركيا بما سماه الأمن والحرية لمواطنيها.

وحلت تركيا مشاكلها مع دول الجوار مثل سوريا، وعملت على بناء مصالح مع هذه الدول، وهي تبني العلاقات ليس على أساس الانحياز لطرف معين، بعد أن كانت تنحاز في سياستها لإسرائيل التي كانت تمثل أولوية كبيرة لها في المنطقة.

ولهذا لا أستغرب الدور التركي بل هو مرحب به، وتركيا يجب أن تكون الرقم الأول في المبادرة التي طرحها الأمين العام للجامعة العربية بشأن إنشاء رابطة دول الجوار.

ما موقفكم من انضمام إيران إلى رابطة دول الجوار التي اقترحها الأمين العام للجامعة العربية, خاصة أنكم اتهمتم إيران بدعم الحوثيين؟

- إننا تحدثنا في موضوع إيران والحوثيين وتكلمنا فيه مرارا، ولكن إيران بكل تأكيد دولة جوار ولها سياساتها وطموحاتها، وهذا يحتم علينا أن نتحاور معها، لأن الحوار مع من أختلف معه في الرؤية وليس مع من اتفق معه، فأنا لا أحتاج إلى أن أتحاور مع مصر لأن توجهاتنا ورؤانا وثوابتنا واحدة.

ولكنني أتوجه للحوار مع إيران أو مع أي دولة أخرى لها أجندة خاصة في منطقتنا. فهي دولة تطور برنامجا نوويا سلميا ربما يتطور إلى برنامج عسكري، وتريد أن تلعب دورا في المنطقة، وبالتالي من المهم أن أتحاور معها حتى أضع ملامح العلاقة مع هذه الدولة، بحوار تحدد فيه الخطوط الحمراء التي تبنى عليها هذه العلاقة, وأن تعرف أنها إن تعدت الخطوط الحمراء فستواجه مشكلة مع العالم العربي، وأن نتحاور لمعالجة القضايا العالقة معها, مثل الجزر الإماراتية المحتلة، والدور الإيراني في العراق، ولكن لا يجب أن يكون هذا التدخل بما يهدد وحدة العراق واستقراره.

ما حقيقة الوضع في جنوب اليمن؟

- ربما تابعتم خطاب الرئيس علي عبدالله عشية الاحتفالات بعيد الوحدة الأخير، والذي دعا فيه إلى الحوار مع كافة الأطراف السياسية في الداخل والخارج, وقال إنه على استعداد لوضع كل شيء على طاولة الحوار طالما أنه تحت سقف الوحدة اليمنية والدستور اليمني.

وهناك في المحافظات الجنوبية عناصر انفصالية لأنها خسرت مصالح بعد حرب 1994، وظلت تتحين الفرص لإثارة هذه الدعوى، وهذا ما حدث نتيجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها اليمن في الفترة الأخيرة وأثرت على معيشة المواطنين.

وتستغل قضايا التنمية في هذا الأمر، وكأن التقصير من الحكومة وليس من واقع الظروف الاقتصادية التي يعيشها اليمن، فإذا نظرنا إلى ما أنفق في برامج التنمية في المحافظات الجنوبية مقارنة بما كان يسمى شمال اليمن، نجد أن الفرد في المحافظات الجنوبية أنفق عليه ثلاثة أضعاف ما أنفق على الفرد في المحافظات الشمالية، ولكن الناس ينسون، الذين لم تكن لديهم طرق وتوفرت لهم طرق يريدون طرقا جديدة، وينسون ما تم تشييده, هذه طبيعة البشر, ومن حقهم أن يتوقوا للمزيد, ولكن أن تأتي قوى مخربة لا تريد إظهار الإنجاز، وتستغل رغبة الناس في المزيد لكي تؤجج صراعا سياسيا، لأن هناك انتخابات قادمة، وبالتالي يكون هناك مكسب سياسي بطرح هذه القضايا فهذا غير مقبول.

خلال أسبوع أو أسبوعين سيبدأ هذا الحوار الذي تشارك فيه كل الأحزاب المعترف بها والتي تحت قبة البرلمان، وأي قوى من الخارج, للنظر في مختلف التحديات التي يواجهها اليمن، والاتفاق على المعالجات.

هل سيشمل الحوار قوى (الحراك) الجنوبي؟

- كل القوى اليمنية سوف تشارك في الحوار، ما دامت تأتي لتتحدث وتحاور تحت سقف الوحدة.

هل سيكون هناك ممثل عن علي سالم البيض الرئيس السابق لليمن الجنوبي؟

- نحن لا نتكلم عن أشخاص، نتكلم عن جهات سياسية، مشكلة علي سالم البيض أنه لا يزال على موقفه بفك الارتباط والانفصال، وبالتالي الحوار مع من يريد أن يناقش الانفصال غير مقبول.

هل موضوع الفيدرالية مطروح؟

- هذا من الأمور المطروحة للحوار.

وهل هناك احتمالات لنشوب تنفيذ حرب سابعة بين الحكومة والحوثيين في ظل التباطؤ في تنفيذ النقاط الست بين الطرفين؟

- هناك تلكؤ في تطبيق النقاط الست من قبل الحوثيين في بعض المناطق، وهذا يقلق الحكومة، لأنه يعرقل برنامج الحكومة لإحلال السلام وإعادة إعمار صعدة، ومع ذلك الحكومة صبرها لن ينفد في هذه المرحلة فيما يتعلق بالسلام وإعادة الإعمار، وإعادة الثقة بين المواطنين في صعدة والحكومة، حتى نتوجه لمعالجة أسباب المشكلات إذا كانت قضايا تنموية أو سياسية. والحكومة طلبت من الحوثيين أن يؤسسوا حزبا سياسيا، أو أن يطرحوا القضايا التنموية لأن هذا حقهم.

ما وضع القاعدة في اليمن؟

- إن القاعدة موجودة في كل مكان في العالم وفي اليمن حجمها مضخم جدا، ولكن الحكومة وجهت مجموعة من الضربات للقاعدة، وستستمر في متابعة عناصر القاعدة في اليمن لأنهم أضروا بالاقتصاد والصناعة والتنمية والسياحة، وهو تحد يجب أن يواجه في إطار الجهد الدولي في هذا الشأن.

متى ينضم اليمن لمجلس التعاون الخليجي، وما أسباب تأخر هذا الانضمام؟

- اليمن قدم طلبا منذ 15 عاما، وهناك تطور هائل في الشراكة الاقتصادية والتجارية والاستثمارات الخليجية في اليمن ودول الخليج في مجموعها, صراحة هي الداعم الأول للتنمية في اليمن، وتقدم حوالي 65 إلى 70 ٪ من الدعم التنموي الذي يأتي من دول العالم والمنظمات الدولية, وبالتالي أعتقد أن انضمام اليمن للعديد من المجالس الوزارية والهيئات التابعة لمجلس التعاون يعكس التطور الذي حدث, وأننا نسير في الاتجاه الصحيح، هناك مجموعة من القضايا التي ربما تمثل الآن عائقا أمام انضمام اليمن, منها الوضع الاقتصادي في اليمن ومستوى معيشة المواطنين، وما يطرح من قبل البعض من حمل السلاح في اليمن وحمل المواطنين للسلاح، والهواجس الأمنية، هذه الجوانب يمكن معالجتها بسهولة، وهي تحتاج إلى جهد مشترك يمني خليجي، وهذا الموضوع الآن تتم دراسته من قبل عدة جهات يمنية مع دول مجلس التعاون.

في حفل تخرج طلاب بكلية الاقتصاد

جبتور: هناك مجالات واسعة في القطاع الخاص تحتاج من الخريجين الانطلاق وتسخير القدرات العلمية

من فعاليات حفل تخرج طلاب كلية الإقتصاد

عدن/جهاد الوادي:
تصوير/صقر العقربي

نظمت كلية الاقتصاد أمس بقاعة لقمان بديوان رئاسة جامعة عدن الحفل التكريمي الفني بمناسبة تخرج الدفعة الـ (26) من طلاب الكلية للتخصصات (اقتصاد إداري، اقتصاد مالي، اقتصاد دولي) دفعة "اليمن في قلوبنا".

وفي الحفل الذي رعاه ملتقى الصالح الاقتصادي للتنمية والاستثمار والذي بدئ بآي من الذكر الحكيم ألقى الدكتورعبد العزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن كلمة أشاد فيها بدور عمادة وأساتذة كلية الاقتصاد لإسهامهم ودورهم الكبير في تخريج كوكبة من أبنائهم الطلاب الذين سيرفدون السوق والمجتمع بخبرتهم العلمية والعملية في تطوير البنية التحتية الاقتصادية والتنموية للبلاد.

وأوضح الدكتور بن حبتور رئيس جامعة عدن ان هناك مجالات واسعة ومختلفة في القطاع الخاص تحتاج من الخريجين إلى الانطلاق وتسخير القدرات العلمية التي اكتسبوها طوال سنوات تحصيلهم العلمي من أجل كسب الرزق وخدمة الوطن الذي يحتاج من الجميع التعامل والتعاطي معه بمسؤولية عالية وفي هذه الآونة تحديداً وذلك ضد الأصوات الخارجة على القانون التي تدعو إلى تمزيقه.

وأضاف قائلاً "إن خريجي كلية الاقتصاد سيلتحقون بالحياة العملية في العديد من المؤسسات وهذا شرف للجامعة وللأساتذة وإن أهل الاختصاص يعرفون قيمة خريجي الاقتصاد والمجتمع يعول عليهم كثيراً في ردم الهوة بين الكلام النظري والتطبيق العملي بما يخدم العملية الاقتصادية في الوطن".

وأشار إلى أن ملتقى الصالح يعد واحداً من الشمعات المضيئة في الوطن كونه يعرض أفكاره التي يستفاد منها في العمل التطبيقي في الموائمة بين احتياج السوق ومخرجات التعليم العالي.

كما ألقى الدكتور أحمد محمد مقبل عميد كلية الاقتصاد كلمة أكد في مستهلها أن جامعة عدن استطاعت أن تكون منبراً علمياً مهماً بفضل الدعم والرعاية الكريمة اللذين حظيت بهما من قيادتنا السياسية ممثلة بقائد التنمية والتطوير فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وبفضل قيادة رئاسة جامعة عدن ممثلة بالدكتور عبد العزيز صالح بن حبتور رئيس الجامعة ونوابه.

وأوضح أنه لابد أن تكون هناك علاقات مشتركة بين جامعة عدن والقطاعات الأخرى لأجل الحصول على المخرجات الأمثل.

وأضاف أن الجامعة ضد كل من يقول إن مخرجات الجامعات اليمنية ضعيفة ولا تتواءم مع السوق، مؤكداً أن جامعة عدن لديها نخبة من الأساتذة والمفكرين والعلماء الذين يبذلون جهوداً مستمرة لمواكبة تطورات السوق وتمدها بالعديد من المخرجات القادرة على المنافسة وإثبات الذات على المستوى المحلي والإقليمي والعربي.

ثم ألقى المدير التنفيذي لملتقى (الصالح) للتنمية والاستثمار الأخ حسين عبد الحافظ الوردي كلمة أشار فيها إلى ضرورة أن يرتقي خريجو الاقتصاد للاستفادة من دراستهم في تطوير اقتصاد البلاد نحو اقتصاد شامل والعمل معاً لإيجاد شراكة اقتصادية حقيقية والعمل بمسؤولية عالية لاستغلال الثروات وإيجاد رؤية اقتصادية يستفيد منها الناس من خلال خلق علاقات مشتركة بين جامعة عدن والقطاعات الخاصة.

وفي كلمة للخريجين ألقاها الطالب ثابت صالح ثابت عبر من خلالها عن تقديرهم وامتنانهم لقيادة جامعة عدن ولعمادة وأساتذة كلية الاقتصاد على جهودهم التي بذلوها طوال أربع سنوات حتى وصولهم إلى هذه اللحظة التي يحتفلون فيها بمناسبة تخرجهم وهم يحملون شهادات عالية من جامعة عدن العريقة.

عقب ذلك قام الدكتورعبد العزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن بتكريم عمادة كلية الاقتصاد وأساتذتها وأوائل خريجي الدفعة، كما تم تكريم الطلاب النشطاء بالكلية بشهادات تقديرية.

الجدير بالذكر أن عدد الطلاب الخريجين للعام الجامعي 2010 ـ 2011م بلغ 260 طالباً وطالبة.

إلى ذلك أقيم حفل فني قدمت خلاله عدد من الأغاني التراثية اليمنية الشعبية التي نالت استحسان وإعجاب الحضور.

حضر الحفل التكريمي الفني الدكتور محمد أحمد موسى العبادي نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، ونواب عميد كلية الاقتصاد ورؤساء الأقسام العلمية والأخ حسين محمد صالح الجرحاني رئيس الجالية اليمنية في جدة وحشد من الطلاب وأولياء الأمور.

مركز الدراسات يختتم ندوة (عشرون عاماً على تحقيق الوحدة اليمنية)

خلال اختتام الندوة العلمية (عشرون عاماً من إعادة تحقيق الوحدة)

صنعاء / سبأ:

اختتمت يوم أمس الاثنين بمركز الدراسات والبحوث اليمني بصنعاء وبحضور المستشار الثقافي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد العزيز المقالح فعاليات الندوة العلمية بعنوان «عشرون عاما على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية».

وتضمنت فعاليات اختتام الندوة في يومها الثاني استكمال مناقشة أوراق العمل المقدمة من الباحثين والأكاديميين من خلال جلستي عمل قدمت في جلسة العمل الأولى برئاسة الدكتور جعفر باصالح أربع أوراق تركزت على «المحور الاجتماعي والقانوني».

وأكدت ورقة العمل الأولى بعنوان «الاندماج الاجتماعي والسلم الأهلي في اليمن» للدكتور فؤاد الصلاحي، أهمية الوحدة وعظمتها كمشروع سياسي يستهدف تحقيق غايات وأهداف كبرى ترتبط بحياة البشر وتطلعاتهم.. مؤكداً أن الوحدة تأخذ قيمتها من معطياتها المادية والمعنوية التي يتحسسها كل مواطن في الريف والحضر.

وقال «إن السلم الأهلي في اليمن بما يتمثل من وحدة وتماسك في الأرض والسيادة لا يأخذ بعده الحقيقي إلا من خلال وعي مشترك وثقافة تؤسس لقناعات حقيقية بالوحدة وليس مجرد احتفالات موسمية».

فيما تناولت الورقة الثانية بعنوان « الوحدة اليمنية الهوية الوطنية» لأحمد الجبلي، موضوع الهوية الوطنية اليمنية وعلاقتها بالدولة اليمنية الجديدة بصفتها الدولة الحديثة وليدة الوحدة اليمنية التي أعلنت في الـ 22 من مايو 1990م.. وتطرقت إلى إشكالية موضوع الهوية الوطنية في الفكر السياسي العربي المعاصر، وغيرها من المفاهيم التي توقف عندها الباحث للتعرف على الاتجاهات الفكرية الاجتماعية والسياسية.

فيما استعرضت الورقة الثالثة للدكتور همدان دماج بعنوان «تفاعل المستخدمين في اليمن مع المواقع الاجتماعية في شبكة الإنترنت» العديد من المواضيع المتعلقة بواقع المعلوماتية واستخدام الإنترنت في اليمن وعلى وجه الخصوص تفاعل مستخدمي الشبكة الاجتماعية التي انتشرت في الآونة الأخيرة والتي استقطبت الملايين من المستخدمين حول العالم (الفيس بوك)، لافتاً إلى أن اليمن يأتي في المركز113 من حيث المستخدمين على مستوى العالم والمركز 16 على مستوى الدول العربية، واغلب مستخدميه في اليمن هم من الفئة العمرية 18 ـ 34 بنسبة 71 في المائة من إجمالي المستخدمين، بينما لا تزال الفئات العمرية الكبيرة التي تمتلك الخبرة والثقافة بعيدة عن استخدام الموقع بسبب تفشي الأمية الإلكترونية.

وركزت ورقة الدكتور عبدالوارث أنعم بعنوان «تطور التشريعات القانونية في ظل الوحدة اليمنية» على الأسس الدستورية لنظام الحكم في الجمهورية اليمنية وأهم مراحل تطورها وسماتها المميزة منذ 22 مايو90م، مسلطة الضوء على أسس نظام الحكم منذ إعلان الجمهورية اليمنية، ومرجعيته الدستورية والتعديلات التي تمت عليه.

فيما تناولت الجلسة الثانية برئاسة يحيى محمد عبد الله صالح المحور الاقتصادي من خلال ثلاث أوراق عمل الأولى لرئيس لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية بمجلس الشورى الدكتور عبدالله محمد المجاهد بعنوان «قطاعات واعدة ..لتحقيق الأمن الغذائي، الزراعة والأسماك» تطرق فيها إلى أهمية قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن باعتبارهما قطاعين واعدين وأهميتهما في تحقيق الأمن الغذائي أو الحد الأدنى منه.

وتناولت ورقة الدكتور طاهر مجاهد الصالحي بعنوان «التطور الاقتصادي خلال سنوات العقد الثاني للوحدة» العلاقة القطاعية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، واتجاهات تطور الأداء الاقتصادي الكلي في علاقة النمو والتنمية، وكذا دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار.

فيما تطرقت ورقة الدكتور طه الفسيل بعنوان «الاتجاهات الاقتصادية والتنموية خلال المرحلة القادمة» إلى التحديات الاقتصادية والتنموية الراهنة،في ظل ضعف استجابة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والقصور الفني والتنظيمي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وأجندة الإصلاحات الوطنية، بالإضافة إلى الاتجاهات المستقبلية الاقتصادية والتنموية.

وأثريت أوراق العمل بالعديد من المداخلات من قبل المشاركين في الندوة، الذين يمثلون نخبة من الأكاديميين والباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.